

اجابة السؤال الأول

الميزانية العمومية المجمعة في ٢٠٠٢/١٢/٣١

مليون جنيه	مليون جنيه	
		الأصول غير المتداولة
	٣٨٦٠	الملموسة
٣٩٥٦	٩٦	غير الملموسة
		الأصول المتداولة
	١٠٠٠	المخزون
	٧٨٨	العملاء
٢٢٢٨	٤٤٠	نقدية بالصندوق والبنوك
٦١٨٤		مجموع الأصول
		رأس المال والاحتياطيات
	٣٠٠٠	رأس المال
	٦٠٠	علاوة اصدار
		راس المال والاحتياطيات
	٣٠٠٠	راس المال
	٦٠٠	علاوة اصدار
	١٢٤٦,٨	الاحتياطيات المجمعة
٢٣٨٤	٥٣٧,٢	حقوق الاقلية
	٣٦٠	التزامات طويلة الأجل
٨٠٠	٤٤٠	التزامات متداولة
٦١٨٤		مجموع حقوق الملكية والالتزامات

التسويات

١- راس المال :

شركة العروبة ٨٠% + ٢٠% (٨٠% من ٢٥%) = ٦٠%
الأقلية ٢٠%

٢- حقوق ملكية المجموعة في شركة المغرب:

(المجموعة ٦٠% والأقلية ٤٠%)

المجموع	قبل التملك	بعد التملك	حقوق الأقلية
مليون جنية	مليون جنية	مليون جنية	مليون جنية
٤٠٠	٢٤٠		١٦٠
١٠٠	٦٠		٤٠
٢٨		١٦,٨	١١,٢
٦٤٨	٣٦٠	٢٨,٨	٢٥٩,٢
راس مال الاسهم			
علاوة اصدار الاسهم			
التسوية الخاصة بزيادة الاهلاك			
بنسبة ٦٠% و ٤٠%			
راجع التسوية رقم (٣)			
تكلفة الاستثمار			
مباشر الميزانية			
غير مباشرة (٢٠٠ بنسبة ٨٠: ٢٠)	(١٦٠)	(٤٠)	
شهرة المحل	١٢٠		
حقوق الأقلية		٢١٩,٢	

٣- الأصول غير المتداولة الملموسة

شركة المغرب	مليون جنية	مليون جنية
التكلفة الأصلية	٦٠٠	
اهلاك سنة ٢٠٠١	١٠٠	

٥٠٠	٥٠٠	القيمة الدفترية في ٢٠٠١/١٢/٣١
	١٤٠	احتياطي اعادة التقييم
	٦٤٠	القيمة الدفترية بعد اعادة التقييم
(١٠٠)	(١٢٨)	اهلاك السنة (٥ سنوات)
٤٠٠	٥١٢	القيمة الدفترية في ٢٠٠٢/١٢/٣١
	١٤٠	يستبعد احتياطي اعادة التقييم
	(٢٨)	يطرح منه زيادة الاحتياطيات المجمعة بقيمة الزيادة في (٢٨)
		اعباء الاهلاك (١٢٨ ١٠٠)
		التخفيض الذي يجب اجراؤه في الأصول غير المتداولة ١١٢
		الملموسة

(٤) حقوق الملكية في شركة المشرق:

(٨٠% للمجموعة و ٢٠% للأقلية)

المجموع	قبل التملك	بعد التملك	حقوق الأقلية
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
١٠٠٠	٨٠٠	—	٢٠٠
٢٠٠	١٦٠	—	٤٠
٤٠٠	*١٦٠	١٦٠	٨٠
	١٦	١٦	

تسوية القيمة العادلة (٨٠% من ٢٠ مليون)

(راجع ملاحظة أ التالية)

الخصم التجاري على الأصول غير المتداولة

ناقصا الاهلاك على هذا الخصم

(راجع ملاحظة ب التالية)

(٢)	(٨)	(١٠)	
٣١٨	١٣٦	١١٣٦	١٥٩٠
		(١٢٨٠)	
		١٤٤	
			تكلفة التملك (المدرجة بالميزانية العمومية)
			شهرة المحل
			وبذلك يكون اجمالي حقوق الأقلية
	مليون جنيه		
	٢١٩,٢٠		في شركة المغرب
	٣١٨,٠٠		في شركة المشرق
	٥٣٧,٢٠		المجموع

* ٢٠٠ مليون في ٨٠%

ملاحظة (أ)

تتعلق تسوية القيمة العادلة بصافي الأصول المتداولة منذ الاقتناء ونظرا لأن هذه التسويات قد تحققت ولهذا فان التسوية المطلوبة تتطلب تحويل الربح المتعلق بها من ارباح بعد التملك إلى ارباح قبل التملك وذلك على النحو التالي

مليون جنيه	مليون جنيه	
١٤٢٠		القيمة العادلة لصافي الأصول في أول يناير ٢٠٠٠
		القيمة الدفترية في أول يناير ٢٠٠٠
	١٠٠٠	رأس المال
	٢٠٠	علاوة الاصدار
١٤٠٠	٢٠٠	احتياطات مجمعة قبل التملك
٢٠		تسوية القيمة العادلة

ملاحظة (ب)

ينص معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) على ان جميع الخصومات التجارية ينبغي ان تخصم من قيمة الأصول ولا ينبغي ان ترحل إلى قائمة الدخل ولهذا يجب الغاء هذه العملية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاهلاك المحسوب على هذا الخصم على النحو التالي .

مليون جنيه

١٢

الخصم التجاري

٢

الاهلاك عليه المحمل على النتيجة

١٠

الخصم التجاري الذي يجب استبعاده من قائمة الدخل

ويقسم بين المجموعة والأقلية بنسبة ٨٠% و ٢٠%

مليون جنيه

٢٤٦٠

٥- الأصول غير المتداولة الملموسة

٢٤٦٠

شركة العروبة

١٠١٠

شركة المشرق

٥١٢

شركة المغرب

٣٩٨٢

المجموع

(١١٢)

يستبعد احتياطي اعادة التقييم (تسوية ٣)

(١٠)

يستبعد الخصم التجاري ناقصا اهلاكه (ملاحظة ب)

٣٨٦٠

المجموع

مليون جنيه

٦- الاحتياطات المجمعة

١٢٥٠

شركة العروبة

١٣٦

شركة المشرق

٢٨,٨

شركة المغرب

١٤١٤,٨

المجموع

١٦٨

يطرح شهرة محل مستفزة بالشركتين

راجع تسوية رقم ٧ التالية

١٢٤٦,٨

١- شهرة المحل

شركة المشرق	شركة الغرب	المجموع
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
١٤٤	١٢٠	٢٦٤
الشهرة الأصلية		
شهرة محل مستنفذة ٣ (١٠٨)		(١٠٨)
سنوات		
سنتين	(٦٠)	(٦٠)

٢- ارصدة العملاء

مليون جنيه

٤٨٠

شركة العروبة

٢١٠

شركة المشرق

٩٨

شركة المغرب

٧٨٨

المجموع

٩- المخزون

مليون جنيه

٦٠٠

شركة العروبة

٢٧٠

شركة المشرق

١٣٠

شركة المغرب

١٠٠٠

المجموع

١٠ - نقدية بالصندوق والبنوك

مليون جنيه

١٨٠

شركة العروبة

١٠٠

شركة المشرق

١٦٠

شركة المغرب

٤٤٠

المجموع

١١ - الالتزامات طويلة الأجل

مليون جنيه

٢٧٠

شركة العروبة

٥٠

شركة المشرق

٤٠

شركة المغرب

٣٦٠

المجموع

١٢ - الالتزامات المتداولة

مليون جنيه

٢٠٠

شركة العروبة

١٤٠

شركة المشرق

١٠٠

شركة المغرب

٤٤٠

المجموع

اجابة السؤال الثاني

١- قائمة التدفقات النقدية للمجموعة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١

مليون جنيه	مليون جنيه
١٣٨٤	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (تسوية رقم ١)
(١٨)	فائدة مسددة كما ظهرت بمسودة القائمة
(٢٣٠)	الضرائب المسددة (تسوية رقم ٢)
(٢٤٨)	
١١٣٦	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
١٥٠	النقدية المحصلة من التخلص من الشركة التابعة
(٢٦٠)	النقدية المتنازل عنها عند بيع الشركة التابعة
(٧٦٠)	شراء اصول غير متداولة ملموسة (مسودة القائمة)
٣٩٠	بيع اصول غير متداولة ملموسة (تسوية رقم ٣)
(٥٠)	النقدية المستخدمة في شراء المشروع المشترك
٥٢	فائدة محصلة (مدرجة بمسودة القائمة)
(٤٧٨)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٢٨٦)	النقص في الودائع قصيرة الأجل (مدرجة بمسودة القائمة)
(٦٢)	النقدية المستخدمة بالنسبة لحقوق
	(تسوية رقم ٤)
٢٠	توزيعات محصلة من المشروع المشترك
	(معطاه محصلة من المشروع المشترك
	معطاه ضمن بيانات المشروع المشترك
(٣٢٨)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية

٣٣٠	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
١٢٠٠	ارصدة النقدية وما في حكمها اول المدة
١٥٣٠	رصيد النقدية وما في حكمها اخر المدة

التسويات

١- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

مليون	مليون
جنيه	جنيه
١٧٥٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كما ظهرت بمسودة القائمة ويتم تسويتها
٥٠	بالعناصر التالية خسارة التخلص من الشركة التابعة المدرجة بالقائمة تضاف
	لأنه سبق خصمها بالخطأ
(١٢٠)	بيع الشركة التابعة - المخزون
(٢٢٠)	بيع الشركة التابعة - العملاء
٢١٠	بيع الشركة التابعة - الالتزامات المتداولة (٢٦٠-٥٠)
(١٥٠)	ربح المشروع المشترك (١١٠+٤٠)
(٥٤)	فائدة مستحقة التحصيل (معطاه)
٣٨	فائدة مستحقة السداد (معطاه)
(٢٤٠)	الربح من بيع الأصول غير المتداولة الملموسة (معطاه)
١٣٨٤	النقدية من أنشطة التشغيل
	٢- الضرائب المسددة
٦٢	ضرائب ظهرت بمسودة قائمة التدفقات النقدية
٤٠	ضرائب على المشروع المشترك (معطاه)
٥٠	ضرائب على الشركة التابعة (ظهرت بالميزانية)
(٣٨٢)	ضرائب على الأرباح (معطاه)
(٢٣٠)	التدفق النقدي للضرائب

٣- الآثار النقدية المترتبة على التخلص من وتحويل الأصول غير المتداولة الملموسة

الأصول المحولة والتي تم التخلص منها كما ظهرت بمسودة القائمة
٣١٧٠ يطرح منها

أصول الشركة التابعة التي تم التخلص منها (٦٢٠)

الأصول المحولة للمشروع المشترك (٤٠٠)

عملية بيع وإعادة استئجار أصول (٢٠٠٠)

يضاف :

ربح عملية وإعادة استئجار أصول ٢٤٠

النقدية المحصلة من عملية بيع والتخلص من الأصول ٣٩٠

٤- حقوق الأقلية

حقوق الأقلية كما ظهرت بمسودة القائمة ٨٠

حصة الأقلية في الشركة التابعة (٢٠×٨٤٠%) (١٦٨)

ربح السنة (معطاه) ١٥٠

النقدية المستخدمة بالنسبة لحقوق الأقلية ٦٢

اجابة السؤال الثالث

واضح من السؤال ان المديرين غير متأكدين من مسألة تحديد مقابل شراء استثمارات شركة المجد في شركة العبور ان تحدد مقابل الشراء سيكون له اثار على المجموعة وذلك لأنه اذا كان مقابل الشراء في صورة اسهم عادية فانه ينبغي في فتح حساب علاوة اصدار اسهم في دفاتر شركة الأمل

وطبقا للتشريع المحلي فإن الحد الأدنى لعلاوة الاصدار يمثل الزيادة في القيمة الدفترية للاستثمار عن القيمة الاسمية للسهم المصدرة وبالرغم من ذلك فإنه من المحتمل استخدام القيمة العادلة للاستثمار التي تبلغ ١٦٠ مليون جنيه وفي تلك الحالة ستكون علاوة اصدار ٦٠ مليون جنيه وتكلفة الاستثمار ١٦٠ مليون جنيه في دفاتر شركة الأمل ومن ناحية اخرى فانه لا يمكن اصدار الأسهم بخصم ونتيجة لذلك فانه من المهم ان تساوى شركة العبور قيمة اكبر من القيمة الاسمية للاسهم المصدرة وفي حالة

ما اذا كان قابل الشراء في صورة نقدية فانه سيظهر ربح او خسارة نتيجة للتخلص من شركة العبور في دفاتر شركة الأمل وطالما ان مقابل الشراء يبلغ ١٥٠ مليون جنيه ولا يزيد هذا المقابل عن القيمة العادلة الصافي اصول شركة العبور (١٦٠ مليون جنيه) فلن يكون هناك مشكلة وجود توزيعات ان هذه المشكلة يمكن ان تظهر فقط عندما يكون المقابل النقدي يزيد عن القيمة العادلة لصافي الأصول وسنعرض فيما يلي لتأثير عملية مبادلة الاسهم باسهم وعملية الحصول على المقابل نقدا على كل من الحسابات الفردية للشركات وعلى المجموعة .

١- مبادلة الاسهم

البيان	شركة شـركة	شركة العبور	المجموعة
	المجد	الأمل	
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
أصول غير متداولة ملموسة	١٢٠٠	٤٠٠	٩٠
تكلفة الاستثمار في شركة الأمل	٢٦٠		١٦٩٠
تكلفة الاستثمار في شركة العبور	١٤٠		
صافي الأصول المتداولة	٣٢٠	٢٠٠	٤٠
مجموع الأصول	١٧٨٠	٧٤٠	١٣٠
راس المال	٢٤٠	٢٢٠	٨٠
علاوة الاصدار	٤٠		
الاحتياطات المجمعة	١٥٤٠	٤٨٠	٥٠
مجموع الاصول	١٧٨٠	٧٤٠	١٣٠

واضح من الجدول السابق ان تكلفة الاستثمار في شركة الأمل زادت بمبلغ ١٤٠ مليون جنيه و يترتب على ذلك المحافظة على ذلك القيمة الدفترية للاستثمار ولا ينبغي ان يكون لهذا التغيير أي تأثير على حسابات المجموعة وذلك لأن هذه العملية هي عملية داخلية ولا يمكن ان تؤثر على المجموعة كوحدة محاسبية ونظرا لأن الاسهم المصدرة تبلغ ١٠٠ مليون جنيه فانه ترتب على ذلك ظهور حساب علاوة اصدار بمبلغ ٤٠ مليون جنيه في دفاتر شركة الأمل ومن ناحية اخرى فانه ينبغي تحديد شهرة المحل الناتجة عن عملية شراء اسهم شركة العبور على النحو التالي :

مليون جنيه	مليون جنيه	
١٤٠		قيمة الأصول يطرح منها
	٨٠	راس مال شركة العبور الظاهر بالميزانية
١٢٠	٤٠	رصيد قائمة الدخل عند التملك
٢٠		قيمة الشهرة

وطالما ان هذه العملية هي عملية داخلية فانه يكون قد تم استبعاد قيمتها من الاحتياطات المجمعة للمجموعة على النحو التالي :

مليون جنيه	
١٥٤٠	شركة المجد
٤٨٠	شركة الأمل
١٠	شركة العبور بعد التملك (٥٠ ميزانية - ٤٠ قبل التملك)
٢٠٣٠	المجموع
٢٠	شهرة المحل الناتجة عن شراء شركة العبور
٢٠١٠	رصيد الاحتياطات المجمعة

٢- الشراء النقدي

في حالة الشراء النقدي ستظهر القوائم المالية على النحو التالي:-

شركة المجد	شركة الأمل	شركة العبور	شركة المجموع	البیان
مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
١٢٠٠	٤٠٠	٩٠	١٦٩٠	أصول غير متداولة ملموسة
١٢٠				تكلفة الاستثمار في شركة الأمل
	١٥٠			تكلفة الاستثمار في شركة العبور

صافي الأصول المتداولة	٤٧٠	٥٠	٤٠	٥٦٠
مجموع الأصول	١٧٩٠	٦٠٠	١٣٠	٢٢٥٠
راس المال	٢٤٠	١٢٠	٨٠	٢٤٠
رصيد الاحتياطات المجمعة	١٥٥٠(*)	٤٨٠	٥٠	٢٠١٠(**)
مجموع الاصول				

(*) تم تحديد هذا الرقم على النحو التالي:

١٥٤٠ + الربح على البيع وهو الفرق بين المقابل النقدي ١٥٠ جنييه وقيمة الاستثمار

$$= ١٥٤٠ + (١٤٠ - ١٥٠) = ١٥٥٠ \text{ مليون جنييه}$$

(**) هذا الرقم هو نفسه كما في حالة مبادلة اهم باسهم

واضح من الجدول السابق أن الربح الناتج من بيع الاستثمار في شركة العبور ينبغي استبعاده عند اعداد الحسابات المجعة وذلك لأن هذه العملية تعتبر عملية داخلية بين شركات المجموعة ولهذا فان حسابات المجموعة ستكون هي نفسها في حالة المقابل النقدي كما في حالة مبادلة الأسهم باسهم.

الخطه رقم (٢)

تتطوي هذه الخطه بصورة واضحة على الغاء اندماج شركة الأمل وشركة العبور في المجموعة لتكوين مجموعة منفصلة بينهما وسيحتفظ حملة اسهم شركة المجد باسهمهم في شركة المجد بالاضافة إلى اسهم في الشركة الجديدة وهي شركة سيناء وبصفة اساسية فان هذه العملية تتطوي على توزيع اسهم بواسطة شركة سيناء على المساهمين في شركة المجد.

ومن وجه نظر الشركة القابضة الجديدة يثار مسألة ما اذا كان سيتم اصدار الاسهم بعلاوة ام لا ويجب أن ياخذ مديرو شركة المجد هذه المسائل في الاعتبار على الرغم م انه عند اعداد القوائم المالية لشركة سيناء لن يكون هناك حاجة إلى ظهور حساب علاوة اصدار وبالاضافة إلى ذلك فاه اذا تم استيفاء جميع الشروط سيتم تجميع الحسابات لتنفيذ هذه العملية طالما أنه لا يوجد معاملات اخرى بين شركات المجموعة تتطوي على تحويل اسهم او نقدية سبقت الغاء الاندماج ونتيجة لذلك ستظهر القوائم المالية على الصورة التالية:-

شركة سيناء	شركة المجد
مليون جنيه	مليون جنيه
٤٩٠	١٢٠٠
٢٤٠	٣٢٠
٧٣٠	١٥٢٠
٢٦٠	٥٦٠٠-٦
٤٧٠(**)	١٢٨٠(*)
٧٣٠	١٥٢٠
	٥٦٠١-٦
	٥٦٠٢-٦

(*) تم تحديد الاحتياطي المجمع في شركة المجد على النحو التالي :-

١٥٤٠ الاحتياطي الأصلي توزيع ٢٦٠ = ١٢٨٠ مليون جنيه

(**) تم تحديد الاحتياطي المجمع في شركة سيناء على النحو التالي

مليون جنيه	مليون جنيه
٤٨٠	احتياطي مجمع في شركة الأمل
٥٠	حتياطي مجمع في شركة النور
٥٣٠	
	رصيد راس المال
٢٦٠	رأس المال المصدر
(١٢٠)	راس مال شركة الأمل
(٨٠)	راس مال شركة العبور
٢٠٠	

الاحتياطيات المجمعة في شركة سيناء

الخطة رقم (٣)

تمثل هذه الخطة طريقة لترشيد وتبسيط المجموعة ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف ان الشركة التي لن تمارس النشاط لن يكون لها مقابل نقدي في الوقت الحالي وانما ستظل قائمة دون نشاط فعلي وستكون احد المشاكل التي تتطوي عليها هذه الخطة هي التخفيض المحتمل في الاستثمار في شركة العبور في دفاتر شركة المجد حيث انه من المحتمل ان يكون هناك تخفيض في القيمة لقد تم شراء شركة العبور بسعر يتضمن وجود شهرة محل بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولكن تم تحويل الأصول بالقيمة الدفترية مقابل ١٢٠ مليون جنيه ولكن صافي اصول شركة العبور التي لاتمارس النشاط ستبلغ ١٢٠ مليون جنيه وهي القيمة التي تمثل الحساب الجاري المتداول بين شركات المجموعة ونتيجة لذلك فان الاستثمار في شركة العبور يجب تخفيضه ليصبح ١٢٠ مليون جنيه وستظهر القوائم المالية في هذه الحالة على الصورة التالية:-

البيان	شركة المجد	شركة الأمل	شركة العبور	المجموعة
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
أصول غير متداولة ملموسة	١٢٠٠	٤٠٠	٩٠	١٦٩٠
الاستثمار في شركة الأمل	١٢٠			
الاستثمار في شركة العبور				
(١٤٠ ٢٠ تخفيض في القيمة)				
صافي الأصول التداول	٣٢٠	١٢٠	١٢٠	٥٦٠
مجموع الأصول	١٧٦٠	٦١٠	١٢٠	٢٢٥٠
رأس المال	٢٤٠	١٢٠	٨٠	٢٤٠
احتياطي اعادة تقييم		١٠		
الاحتياطات الم جمعة	١٥٢٠	٤٨٠	٤٠	٢٠١٠
مجموع حقوق الملكية	١٧٦٠	٦١٠	١٢٠	٢٢٥٠

ملاحظات

يمثل حساب احتياطي اعادة التقييم الذي ظهر في القوائم المالية لشركة الأمل بمبلغ ١٠ مليون جنيه الأرباح المحققة نتيجة اصول شركة العبور التي تبلغ ١٣٠ جنيه طبقا لميزانية الشركة ومقابل الشراء الذي يبلغ ١٢٠ مليون جنيه

يمثل رقم صافي الأصول المتداولة الذي ظهر بدفاتر شركة الأمل بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه ما يلي:-

مليون جنيه

٢٠٠ صافي الأصول المتداولة لشركة الأمل

٤٠ صافي الأصول المتداولة لشركة العبور

٢٤٠ المجموع

يطرح منه

١٢٠ الحساب الجاري بين شركات المجموعة نتيجة تحويل الأصول

١٢٠ صافي الأصول المتداولة لشركة الأمل

يمثل رصيد الاحتياطيات المجمع التي ظهر في القوائم المالية لشركة

العبور بمبلغ ٤٠ مليون جنيه ما يلي

٥٠ رصيد الاحتياطي في الميزانية الأصلية

يطرح منه خسارة تحويل الأصول

١٠ (١٣٠ مليون جنيه - ١٢٠ مليون جنيه)

٤٠ الاحتياطيات المجمع في شركة العبور

وتجدر الإشارة إلى انه عند اعداد القوائم المجمع فان الخسارة الناتجة عن تخفيض الأصول بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في دفاتر شركة المجد واحتياطي اعادة التقييم الذي يبلغ ١٠ مليون جنيه في دفاتر شركة الأمل والخسارة الناتجة عن تحويل الأصول إلى شركة الأمل في دفاتر شركة العبور والتي تبلغ ١٠ مليون جنيه سيتم تجاهلها باعتبارها تمثل عمليات داخلية بين شركات المجموعة ونتيجة لذلك فانه سيتم تحميل الاحتياطيات للمجموعة المجمع بقيمة الشهرة الناتجة عن شراء ملكية شركة المجد في شركة العبور.

وذلك على النحو التالي:

مليون جنيه

١٥٤٠

الاحتياطي المجمعة للمجموعة

٤٨٠

احتياطي شركة المجد

٤٨٠

احتياطي شركة الأمل

١٠

احتياطي شركة العبور (بعد الاقتناء)

٢٠٣٠

٢٠

٢٠١٠

يطرح الشهرة

احتياطات المجموعة

الخلاصة:

لن يترتب على الخطة رقم (١) تغيير في القوائم المالية للمجموعة على الرغم من أن هذا التغيير قد يكون له مزايا حيث يكون مطلوباً تدعيم أواصر الارتباط بين شركة الأمل وشركة العبور فعلي سبيل المثال قد يكون هناك بعض المزايا الضريبية نتيجة وجود مجموعة فرعية بين شركة الأمل وشركة العبور أو أن هذا الارتباط بين الشركتين قد يكون له بعض المزايا نتيجة بعض المزايا نتيجة بعض الأساليب الجغرافية.

ويترتب على الخطة رقم (٢) وجود تغييرات كبيرة في القوائم المالية ويترتب عليها تخفيض الاحتياطات المجمعة للمجموعة من ٢٠١٠ مليون جنيه إلى ١٢٨٠ مليون جنيه لمجموعة المجد و ٤٧٠ مليون جنيه لمجموعة سيناء برقم إجمالي وقدره ١٧٥٠ مليون جنيه وقد يترتب على عملية الغاء الاندماج زيادة تركيز الإدارة وبالتالي قد يدفع فرص النمو ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكون القيمة السوقية للشركات التي تقرر الغاء اندماجها أكبر من القيمة السوقية لمجموعة المجد السابقة.

وتتطوى الخطة رقم (٣) على التقسيم إلى اقسام في سياق تحويل اصول وعمليات شركة العبور إلى شركة الأمل وقد يترتب على هذه العملية وفورات في التكلفة ولن يكون لهذه الخطة اثر على القوائم المالية للمجموعة وتمثل عملية اعادة الهيكلة التي تنطوي عليها تلك الخطة طريقة يتم استخدامها حاليا لايجاد شركة لا تمارس النشاط يمكن اسقاط الشركة الخاسرة فيها.

ويتضح مما سبق ان كل طريقة من طرق اعادة الهيكلة لها مزاياها وعيوبها وسيكون العامل الفاصل المحدد للاختيار بين هذه الطرق وهو الغرض من عملية اعادة الهيكلة.

اجابة السؤال الرابع (٤٠ درجة)

١- النصيب المخفض للسهم

لأغراض حساب النصيب المخفض للسهم من الأرباح يعدل كل من صافي الربح الخاص بحاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة بالاثار الناتجة عن كل الأسهم العادية المحتملة المسببة لهذا الانخفاض (الخافضة)

ان حساب النصيب المخفض للسهم من الأرباح يتوافق مع حساب نصيب السهم في الأرباح مع الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم العادية المحتملة الخافضة التي كانت قائمة خلال الفترة وذلك على النحو التالي :-

١- يعدل صافي ربح الفترة المتاح للاسهم العادية باضافة مبلغ التوزيعات بعد الضريبة (المستحقة للاسهم الممتازة القابلة للتحويل لاسهم عادية) وكذلك اضافة الفوائد التي تم حسابها خلال الفترة بالنسبة للديون القابلة للتحويل لاسهم عادية كما يتم تسوية بايه تغييرات اخرى من الايرادات او المصروفات والتي قد نتج من تحول الاسهم العادية المحتملة الخافضة إلى اسهم عادية.

يعدل المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية القائمة باضافة المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية الاضافية والتي ستكون قائمة بافتراض تحويل كافة الاسهم العادية المحتملة الخافضة إلى اسهم عادية

٢- الافصاح عن تركيز الأصول والالتزامات بالنسبة للقوائم المالية للبنوك

يجب على البنوك الافصاح عن أي تركيز لأصولها والتزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية وينبغي ان يتم هذا الافصاح على اساس مناطق جغرافية او على اساس العملاء او مجموعة من الصناعات او أي تركزي اخر للمخاطر ويجب على البنك ايضا الافصاح عن قيمة صافي تقلبات العملات الأجنبية التي يتعرض لها.

٣- الفرق ما بين السياسة المحاسبية والتقدير المحاسبي

السياسة المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند اعداد وعرض القوائم المالية وفي حالة وجود اسباب تدعو إلى تغيير السياسة المحاسبية فان الفروق الناتجة عن تغيير السياسة يجب ان تعكس على تسوية رصيد اول المدة الخاص بالأرباح المرحلة كما يجب اعادة عرض المعلومات المقارنة الا اذا كان ذلك غير عملي فان اثر تلك التسويات يظهر في ارباح وخسائر الفترة التي حدثت بها التغيير.

اما التقديرات المحاسبية فهي نتيجة من ان العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة تامة ولكن يمكن تقديرها ويعتمد هذا التقدير على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة.

٤- الحالات التي يجوز فيها اجراء تعديل على القوائم المالية لفترات سابقة هي على سبيل المثال

- حدوث أخطاء جوهرية تؤثر على قرار مستخدمي القوائم المالية وهنا يتم تسوية رصيد ارباح اول المدة

- حدوث تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة فانه يتم تسوية رصيد ارباح اول المدة.

٥- كيفية الاعتراف بالايراد الناتج عن تأدية الخدمة

يعترف بالايراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلى المدى الذي تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ الميزانية ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة اذا توافرت الشروط التالية مجتمعة.

أ. يمكن قياس قيمة الايراد بدقة

ب. انه من المتوقع بشكل كبير ترفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة

ج. انه يمكن القياس الدقيق لدرجة اتمام العملية في تاريخ الميزانية

د. انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لاتمامها

٢- معالجة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول الثابتة

يجب اضافة النفقات اللاحقة التي تتعلق ببند تم الاعتراف به كأصل ثابت إلى القيمة الدفترية للأصل عندما يكون هناك احتمال حدوث عائد اقتصادي مستقبلي للمنشأة يزيد عما كان سيتحقق اصلا طبقا للمعايير الأداة المقدرة للأصل ويجب تحميل ايه نفقات اخرى كمصروف على الفترة التي حدثت فيها.

٣- الأصل المؤهل للرسملة بالنسبة لتكاليف الأقرض

هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه لاستخدام في الأغراض المحددة له أو بيعه.

٤- مفهوم الاستثمارات المحتفظ بها لأجل (بغرض الاحتفاظ)

هي تلك الأصول المالية والتي لها قيمة ثابتة أو محددة للسداد ولها تاريخ استحقاق ثابت (أجل ثابت) والذي يكون للمشروع فيه نية مؤكدة وقدرة على الاحتفاظ به بأجل بخلاف القروض والمديونيات الناشئة من المشروع.

٥- الفرق بين المخصص والالتزام

المخصص هو التزام لقيمة أو توقيت غير محددتين ويعترف بالمخصص فقط في الحالات التالية

أ. ان المشروع لديه التزام حالي (قانوني أو خاص) كنتيجة لحدث في الماضي

ب. عندما يكون احتمال حدوثه أكبر من عدم حدوثه (مؤكد الحدث) بأن هناك تدفق خارج للموارد الاقتصادية والتي ستكون مطلوبة لتسوية التزام

ج. يمكن تقديره بقيمة مطلوبة لتسوية التزام

د. يمكن تقديره بقيمة يعتمد عليها

الالتزام هو التزام حالي على المشروع ناشئ من حدث في الماضي ويتوقع ان يتم تسويته من الموارد الاقتصادية للمشروع والالتزام ينقسم إلى نوعين:

- النوع الأول مثل حسابات الموردين فإنه يكون قد تم استلام البضاعة أو الخدمة ويتم تحديد الالتزام بصورة واضحة بناء على فاتورة

- النوع الثاني المستحقات انه التزام بسداد قيمة السلعة أو الخدمة ولم يتم السداد نتيجة لعدم وجود فاتورة وفي بعض الأحيان تحتاج المستحقات إلى وجود تقدير بدرجة أقل من حالة المخصصات.

٦- مفهوم الاستمرارية

القوائم المالية في العادة تعد على فرض ان المشروع قادر على الاستمرار في اداء أنشطة في المستقبل القريب ولهذا فالمشروع في حالة انه ليس لديه النية في الاستمرار وليس لديه السيولة

التي تمكنه من أداء نشاطه ففي هذه الحالة فالقوائم المالية يجب ان تعد على اساس يخالف هذا الأساس ويجب ان يفصح عنه

اجابة السؤال الخامس (٢٠ درجة)

القاهرة في ٣٠ يونيه ٢٠٠٤

السيد الأستاذ / رئيس لجنة المراجعة

شركة ...

تحية طيبة وبعد

بناء على تكليف السيد الأستاذ / رئيس مجلس ادارة الشركة لي بالقيام بكتابة مذكرة لشرح الموضوعين التاليين وهما :-

- الأطراف ذوي العلاقة

- الأحداث اللاحقة للميزانية

أولا : الأطراف ذي العلاقة

أ- بداية يجب تعريف الطرف ذو العلاقة وهو كما عرفه معيار المحاسبة المصري كما يلي :-

"تعتبر الأطراف ذات علاقة اذا كان لدى اطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر او كانت لديه القدرة على ممارسة تاثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية وبناء على هذا التعريف يجب تعريف ما يلي :-

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وهي تبادل الموارد والالتزامات فيما بين الأطراف بغض النظر عن وجود مقابل تم تحميله لهذا التبادل.

ثم يأتي بعد ذلك تعريف السيطرة وهي "الملكية المباشرة وغير المباشرة عن طريق شركات تابعة لأكثر من ٥٠% من الاسهم التي لها حق التصويت بالشركة او يكون لها حقوق جوهرية مميزة في التصويت والقدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية لإدارة الشركة سواء كان ذلك بنص في القانون او بموجب اتفاقيات.

ثم يأتي بعد ذلك تعريف التأثير الهام وهو "المشاركة في القرارات السياسية المالية والتشغيلية للشركة المستمر فيها دون القدرة على فرض هذه السياسات وقد ينبع عدة طرق لممارسة التأثير الهام منها عادة التمثيل في مجلس الإدارة والمشاركة في اجراءات صنع السياسات وتبادل المعلومات في

العمليات الداخلية الهامة وتبادل فيه اراء أو الاعتماد على المعلومات الفنية المتاحة وقد يكتسب التأثير الهام عن طريق ملكية الاسهم او بالقانون او بالاتفاق ويعتبر من وجود التأثير الهام مع ملكية الاسهم وفقا للتعريف الوارد في المعيار المحاسبي المصري الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة.

ب- الافصاح :

بداية يجب ان ننوه انه عند وجود سيطرة يجب الافصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة بغض النظر عن حدوث معاملات مع هذه الأطراف لكي يمكن القارئ المالية ان يكون رأيا عن تأثير العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة على المنشأة التي تعد القوائم المالية فمن المناسب الافصاح عن تلك العلاقات عند وجود السيطرة بغض النظر عن حدوث معاملات مع تلك الأطراف ام لا .

وهي حالة وجود معاملات مع الأطراف ذو العلاقة يجب على المنشأة التي تعد القوائم المالية الافصاح عن طبيعة العلاقات مع هذه الأطراف وأنواع وعناصر هذه المعاملات التي تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية والتي تتضمن عادة ما يلي :-

- اشارة إلى حجم المعاملات سواء في شكل قيمة او نسبة ملائمة.

- مبالغ او نسب ملائمة للبند القائمة.

- سياسات التسعير .

كما أنه يمكن تجمعي البنود المتشابهة عند الافصاح ما لم يكن من الضروري الافصاح المفصل لبند ما بهدف فهم تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على القوائم المالية للمنشأة التي تعدها

ثانيا : الأحداث اللاحقة:-

بداية وقبل ان نتطرق إلى موضوع كيفية تأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية على القوائم المقدمة للاعتماد من مجلس الادارة يجب بداية ان نوضح ما يلي :-

أ. تعريف الأحداث اللاحقة

ب. انواع الأحداث اللاحقة وبعض الأمثلة المؤيدة لها

ج. تعريف الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

تعرف الاحداث اللاحقة بانها تلك الأحداث التي تكون في صالح المنشأة او في غير صالحها والتي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد اصدار القوائم المالية ويمكن تحديد نوعين من تلك الأحداث وهو ما سنناقشه في البند (ب)

ب- أنواع تلك الأحداث

- ١- الأحداث التي نتج ادلة اضافية لحالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية
- ٢- الأحداث التي تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ الميزانية.
- ٣- ومن أمثلة الأحداث التي ينتج عنها أدلة اضافية لحالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية
 - الخسائر الطارئة يجب الاعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف والتزام اذا ...
 - كان من المحتمل ان تؤكد الاحداث اللاحقة فقدان اصل من الأصول او نشأن التزام في تاريخ الميزانية وذلك بعد الاخذ في الاعتبار ايه قيمة من المحتمل استردادها مرتبطة بهذه الخسارة
 - كان من الممكن تقدير مبلغ الخسارة المتوقع حدوثها تقديرا مناسباً ومن امثلة ذلك:-
 - اذا وقعت احداث لاحقة لتاريخ ادت إلى توفير معلومات اضافية تساعد في تحديد قيم الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية فان ذلك يستوجب تسوية قيم هذه الأصول والالتزامات وعلى سبيل المثال افلاس احد العملاء الذي تاكد حدوثه بعد تاريخ الميزانية يؤدي إلى اجراء التسوية اللازمة للاعتراف بالخسارة المحققة.
 - اذا اشارت الأحداث إلى توقف اعمال المنشآت او جزء منها فالتدهور في نتائج الأعمال او المركز المالي بعد تاريخ الميزانية قد يستدعى دراسة ما اذا كان فرض الاستمرارية يعتبر قائماً عند اعداد القوائم المالية من عدمه
 - يجب عدم اجراء تسويات على الأصول والالتزامات اذا وقعت احداث بعد تاريخ الميزانية ولكنها لا تؤثر على حالة الأصول او الالتزامات في ذلك التاريخ الا انه يجب الافصاح عنها اذا كانت مهمة لدرجة ان عدم الافصاح عنها سوف يؤثر على قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرار سليم.
 - ومن امثلة ذلك هبوط القيمة السوقية للاستثمارات خلال الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية حتى تاريخ اعتماد اصدارها فالانخفاض في القيمة السوقية لا يتعلق عادة بحالة الاستثمارات في تاريخ الميزانية ولكن بعكس ظروف نشأت في الفترة التالية ومع ذلك يتم الافصاح عنه.

١- توزيعات الأرباح الخاصة بالفترة المحاسبية موضوع القوائم المالية والتي يتم اقتراح او اقرار توزيعها بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتمد القوائم المالية فانه يجب الافصاح عنها وانى على اتم استعداد للاجتماع بسيادتكم للرد على الاستفسارات التي ترون انها مناسبة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير المالي

صور السيد / رئيس مجلس الإدارة

اجابة السؤال السادس (١٥) درجة

ان الغرض الأساسي من القوائم المالية هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم وتحليل الأرصدة والتعرف على مدى تقدم النشاط وكيفية استخدام التدفقات النقدية سوءا في صورة موارد واستخدمات وذلك سواء كان مستخدم القوائم المالية من المتخصصين في علم المحاسبة او من غير المتخصصين ولذا فان القوائم المالية يجب ان يتوافر فيها ما يلي :-

١- ان تكون مفهومة

٢- ان تكون ذات صلة ومفيده لمستخدم القوائم المالية

٣- الأهمية النسبية لعرض البنود

٤- يمكن الاعتماد عليها

٥- تحقيق العرض بصورة صادقة

٦- الجوهر قبل الشكل

٧- ان تحقق القدرة على المقارنة

٨- ان تحقق الشفافية

٩- الحيطة والحذر

١٠- القدرة على المقارنة

وهذا بايجاز ما يجب ان تعطيه القوائم المالية ولذا فقد حرصت المعايير المحاسبية على توحيد اسس الاعداد والسياسات المطبقة التي اوردت في بعض المعايير معالجتين.

- معالجة قياسية : وهي المعالجة الأصلية التي يجب ان تطبق مباشرة
 - معالجة بديلة : وهو ما تلجأ اليه ادارة الشركة احيانا بناء على ما تراه مناسباً
- ومن امثلة ذلك:-

١- معيار تكلفة الاقتراض:

ان معالجة القياسية لتكلفة الاقتراض هي تحميل التكاليف الاقتراض على قائمة الدخل مباشرة

اما المعالجة البديلة فهي ان تتم رسملة تكاليف الاقتراض على الأصول المؤصلة للرسملة قبل بدء تشغيلها بنسبة ما تم صرفه على تلك الأصول.

ومثل هذه المعالجة سوف تؤدي إلى انه في حالة تطبيق المعالجة القياسية بان نتائج التشغيل سيخفض بقية تكاليف الاقتراض في حين انه عند تطبيق المعالجة البديلة فان تكاليف الأصل سوف تزيد وبالتالي ستزيد تكلفة اهلاكه.

الا ان نتائج التشغيل ستظهر بصورة اكبر نتيجة رسمله هذا الجزء من تكاليف الإقراض

٢- تحقق الايراد في مجال المقاولات

إن الايرادات في المعالجة القياسية في مجال المقاولات تتحقق بنسبة ما تم انجازه من العقد سواء طبقاً لنسبة التكلفة على العمل المنجز او حصر الأعمال المنفذة او ما تم انجازه من اعمال العقد فعليا.

اما المعالجة البديلة فهي انه فيحالة ما اذا كان من غير الممكن تقدير الناتج النهائي من عقد الانشاءات بدرجة مقبولة فيجب عدم الاعتراف بالايراد الا في حدود تكاليف العقد التي انفقت والتي يكون من المتوقع استردادها واثبات كافة تكاليف العقد كمصروف في الفترة التي انفقت فيها.

٣- التغير في السياسات المحاسبية

إن المعالجة القياسية في حالة وجود تغير في السياسة المحاسبية ان يتم تسوية ارباح اول الفترة باثر التغير في تلك السياسات اما في حالة تعذر ذلك عمليا فان نتيجة هذا التغير من تسويات يتم ادراجها على ارباح وخسائر الفترة مما يؤثر على نتيجة نشاط الفترة بالرغم من عدم تأثيره على حقوق المساهمين بالميزانية.

٤- سياسات تسعير المنصرف من المخزون.

المعالجة القياسية المسموح بها

هي استخدام طريقة ما يرد أولا يصرف أولا او طريقة المتوسط المرجح للتكلفة عند تحديد تكلفة المخزون .

وطريقة ما يرد أولا يصرف أولا بفرض ان بنود المخزون التي تم شراؤها يتم بيعها أولا وبالتالي فان البنود التي تبقى في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها او إنتاجها حديثا في حين يتم تحديد تكلفة كل بند طبق لطريقة المتوسط للتكلفة على اساس المتوسط المرجح لتكلفة البند في بداية فترة ما أو تكلفة الوحدات المشتراه او المنتجة من نفس البند خلال نفس الفترة ويحتسب المتوسط على اساس دوري او كلما تم استلام شحنة اضافية وذلك حسب ظروف المنشأة.

اما المعالجة البديلة المسموح بها

فانه يمكن استخدام طريقة ما يرد اخيرا يصرف أولا وتفترض تلك الطريقة ان بنود المخزون التي تم شراؤها او إنتاجها اخيرا يتم بيعها أولا وبالتالي فان البنود المتبقية في المخازن في نهاية الفترة هي تلك التي تم شراؤها او إنتاجها أولا .

وباختلاف المعالجة فان نتيجة النشاط سوف تتأثر وكذلك تقييم المخزون حسب التغير في المخزون.